

مدى مساهمة التنوع التجاري في تحرير الاقتصاد من التبعية الاقتصادية

سداوي نورة (seddaoui.noura) دربال عبد القادر (derbal.abdelkader)

طالبة دكتوراه، جامعة وهران2، أستاذ جامعة وهران2،

derbalaek@yahoo.fr

noura20144@live.fr

Résumé: Cette étude intéressée sur le sujet a toujours incité l'intérêt des chercheurs et des économistes récemment chercher comment diversifier le volume d'exportation dans de l'économie algérienne en dehors le secteur des hydrocarbures. Le but de cet article est de fournir une vision et une analyse statistique de la contribution de la diversification des échanges dans façons générale de l'ouverture économique de la dépendance à l'étranger pour répondre aux besoins intérieurs des produits, et en particulier l'étendue de la connaissance de la réalité de l'économie algérienne de cette diversification des activités. les objectifs de ce document pour faire	المخلص: تعالج هذه الدراسة موضوع لظالما أثار اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين في الآونة الأخيرة للبحث عن كيفية تنوع حجم صادرات الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات الهدف من هذه الورقة البحثية إعطاء رؤية وتحليل إحصائي، حول مدى مساهمة التنوع التجاري بصفة عامة في التحري الاقتصادي من التبعية ومدى الاعتماد على منتجات أجنبية في تلبية الحاجيات المحلية ، وبصفة خاصة مدى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري من هذا التنوع التجاري، كما تهدف هذه الورقة إلى التطرق النظري للمبادلات التجارية من خلال الانفتاح التجاري في نوعية القطاعات وعرض مؤشرات قياسه . الكلمات المفتاحية: التنوع التجاري، التجارة intra التجارة، interbranches، التبعية الاقتصادية. branche
---	--

face à la théorie du commerce, de la qualité de l'ouverture commerciale et fournir des indicateurs mesurables. Mots-clés: diversification des échanges, le commerce inter- branche et le commerce intra-branche, la dépendance économique.	
---	--

مقدمة :

عرفت التجارة الدولية تطور ملحوظ اثر بشكل أساسي في هيكل المبادلات التجارية بين الدول، فبعدما كانت تفسر المبادلات التجارية القائمة على أساس اختلاف هبات عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة أصبحت المبادلات قائمة بين الاقتصاديات المتشابهة من حيث التكنولوجيا و الأذواق، هنا يظهر التطور النظري للتجارة الدولية من التجارة ما بين القطاعات إلى التجارة ضمن نفس القطاع، بالتالي من التركيز على صادرات سلعة معينة واستيراد سلعة أخرى إلى التنوع السلعي لنفس المنتج ، إلا انه لا تزال مبادلات التجارة الخارجية العربية تركز بشكل واضح في عدد محدود من السلع الأولية من جانب الصادرات و بتنوعها المفرط في وارداتها مما يعرضها إلى الصدمات الخارجية ومدى ارتباط اقتصادها باقتصاديات البلدان المتقدمة بتزايد أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل انخفاض قيمة صادراتها ونخص بالذكر الاقتصاد الجزائري من خلال ما سبق ما هو واقع الاقتصاد الجزائري من التنوع التجاري ؟

أهمية البحث:

- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى اعتماد البلد في هيكل الصادرات على منتج معين أو عدد متنوع من المنتجات كأساس للمبادلات الخارجية ومدى ربط هذا التنوع باقتصاديات الدول الأجنبية، مع توضيح حالة الجزائر.
- ✓ بالإضافة إلى توضيح التطور النظري لنوعية المبادلات التجارية والتركيز على تمايز المنتجات.
- ✓ حوصلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومحاولة معرفة نسبة مساهمتها من الصادرات الإجمالية.

✓ معرفة حجم التجارة البينية للصادرات والواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال ما تقدم تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- الفرق بين التجارة intrabranche و التجارة interbranches .
 - 2- علاقة التنوع التجاري بالتجارة ضمن نفس الصناعة .
 - 3- مؤشرات قياس التنوع التجاري
 - 4- واقع الاقتصاد الجزائري في التنوع التجاري.
- قبل التطرق في التنوع التجاري نتطرق إلى تنوع المنتجات différenciation des produits ونميز نوعين، تنوع أفقي وتنوع عمودي .
- يسمح تنوع المنتجات بتغيير بنية السوق الدولي أي يصبح التبادل بين الشركات، حيث تنوزع المبادلات التجارية ضمن نفس الصناعة intrabranche إلى شكلين تجارة ضمن نفس الصناعة الأفقية وتجارة ضمن نفس الصناعة العمودية .

1- الفرق بين التجارة intrabranche و التجارة interbranches

في ظل وجود المنافسة التامة أي بما يتعلق بحرية الدخول و الخروج للأسواق الدولية و حرية المعلومات مع اختلاف الأذواق يعتمد كل بلد على تصريف فائض السلعة الكثيفة عامل الإنتاج متوفر نسبيا و منخفض التكاليف مع استيراد السلع نادرة عوامل الإنتاج نسبة من بلد آخر هذا النوع من المبادلات قائم بين الدول هو تبادلات مابين القطاعات

مثلا صادرات بلد للقمح واستيراده للأجهزة الإعلام الآلي وعليه هذا النوع من المبادلات يعتمد على نظريات التجارة التقليدية في حين تكاثفت في الآونة الأخيرة ظاهرة المبادلات التجارية مابين الفروع للشركة في نفس الصناعة .حيث كانت بداية ظهورها مع بداية تشكل الجماعة الأوروبية CEE لسنة 1960¹ أين أصبحت فرضيات السوق الدولي تختلف عما قبل لتصبح غير تامة بوجود المنافسة الدولية غير تامة،ففي ظل وجود نفس التكنولوجيا ونفس الأذواق وتقارب في الدخل أي الإنتاج الداخلي الخام كيف لهذه البلدان أن تتبادل فيما بينها ؟

هنا يظهر لنا مفهوم التجارة ضمن نفس الصناعة القائمة على أساس التنوع السلعي أي التمايز لنفس المنتج ،حيث تعرف على أنها التبادلات القائمة بين مجموعة من الشركات أو مجموعة من المنتجين الموردين الذين ينتجون أساسا نفس مجموعة السلع² . حيث تندفق صادرات الشركات التجارية مقابل كميات ماثلة من الواردات ضمن نفس القطاع من الشركات الأجنبية سواء داخل الشركة وفروعها في الخارج أو بين البلد وشركائه أو بين البلد وبقية العالم.

تعتمد التجارة intrabranche على التمايز في جودة السلعة من خلال استخدام خصائص المختلفة للسلعة ذات بدائل قريبة في الاستهلاك و الإنتاج أو كلاهما معا . عرفت التجارة داخل ضمن نفس الصناعة تطور ملحوظ خاصة في سنوات 80 بما يتعلق بدول منظمة التعاون الاقتصادي التي أصبحت تشكل 75 بالمائة من التجارة العالمية³ .

¹ Hansson P.,(1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth»,Handbook,N0.205,p2

² Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,vol .30,no .3, p443

إذا بوجود تمايز المنتج يخلق نوع من المنافسة غير تامة والتي من الأغلب تكون احتكارية بين الشركات نتيجة الابتكارات وتجديد الاختراعات التي تسمح بوجود تكلفة المعلومات عند دخول السلعة للسوق ، ووجود حماية لبراءة الاختراع ، اختلاف السعر لنفس السلعة الدولية نتيجة تمايز المنتج ، مع وجود مرونة الإحلال في الطلب بين المنتجات لانهائية التمايز ، أي أن الاستبدال بين السلع متباينة بالنسبة للمستهلك هو دائم وغير ثابت .

عادة ما تكون المبادلات التجارية ما بين القطاعات interbranches هي في السلع النهائية بين البلدان على عكس المبادلات التجارية ضمن نفس القطاع intrabranche تكون في السلع الوسيطة بين الشركات للبلدان الصناعية⁴ .

فالتجارة ضمن نفس الصناعة تعمل على خلق نوع من الابتكار في قطاع البحث والتطوير لإنتاج منتجات ذات أصناف جديدة من السلع المتباينة في نفس القطاع ، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة القدرة التنافسية الديناميكية.

2- علاقة التنوع التجاري بالتجارة ضمن نفس الصناعة .

مصدر التنوع التجاري لاقتصاد ما هو التنوع في المنتج نفسه من خلال استخدام الأمثل للشركات لنفس الهبات التي أصبحت المحدد الأساسي في التجارة ضمن نفس الصناعة كبنية أساسية في السوق الدولي .
من خلال ما تقدم يتضح وجود شكلين للتجارة ضمن نفس القطاع لتنوع المنتج فأما يكون تمايز أفقي أو تمايز عمودي.

³ Ocde,(2002),echange intra-branche et intra groupe et internationalisation de la production ,p01.

⁴ Rivera.B.L, Romer.p.,(1991) ,«International Trade With Endogenous Technological Change », n⁰.35,p.973.

إن المبادلات التجارية ضمن نفس الصناعة تدفع بالشركات المنتجة دوليا إلى ترشيد الموارد أي تخصيصها في نفس القطاع مع تقسيم السوق لكسب حصة سوقية ناتجة عن تمايز المنتج الواحد لغرض تعظيم الربح وتحقيق وفورات الحجم المتزايدة، مع توفير خيارات أوسع للمستهلك، إضافة إلى التحكم في خصائص المنتج سواء كانت هذه الخصائص ذاتية أو خارجية المنشأ .

تحدد هذه الخصائص حسب lassudrie. Mucchelli(1979)⁵ إلى جانبين يتمثل الجانب الأول في خصائص من جانب العرض أي التمايز الناشئ عن اختلاف الجودة المعروضة من حيث النمط أو الأسلوب أو العلامة التجارية مع التشابه في المدخلات وهذه الاختلافات هي نوعية ، إضافة إلى اختلاف السعر الحقيقي أو الضمني بسبب عيوب السوق كالرسوم الجمركية ، أما الجانب الثاني يتمثل في خصائص جانب الطلب للتمايز الناشئ عن ذوق المستهلك ، اختلاف الدخل و معلومات حول المنتج .

✓ أشكال التنوع التجاري للمنتج ضمن نفس الصناعة :

قبل التطرق إلى نوعية أشكال التمايز للمنتج والفرق بينها يجب البحث في مصدر هذا التمايز بالرغم من أن البلدان متشابهة اقتصاديا من حيث عوامل الإنتاج و التكنولوجيا linder(1961)⁶ أرجع سبب التمايز بإيجاد نظرية تفسر التجارة القائمة بين الدول حيث أن المبادلات interbranches هي مبادلات في قطاعات المواد الأولية بين دول الشمال و دول الجنوب أما المبادلات intrabranche هي مبادلات تمس المنتجات المصنعة بين الدول المتقدمة وان سبب هذا التمايز يكمن في وجود الطلب الممثل (la demande représentative) الذي هو عبارة عن كل سلعة منتجة في البلد تعتبر صادرات محتملة و كل سلعة مستهلكة

⁵ Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » 'op.cit,pp.457-458.

⁶ Hanik M.D,(1988), «An Extended Linder Model of International Trade »,vol.64,n0.4,p324.

تعتبر استيراد محتمل ،و تنوع المنتجات من طرف المنتجين المحليين تكون وفق الطلب المحلي وبوجود تقسيمات للسوق في كل بلد من حيث الدخل يجعل المستهلك يفضل منتجات ذات جودة تختلف عن جودة المنتجات المفضلة في غالبية السوق المحلية وبالتالي هذه المنتجات هي واردات محتملة و في نفس الوقت المنتجات المعروفة لتلبية الطلب المحلي أيضا تلبي أذواق أقلية في سوق البلد الأخر التي تمثل صادرات محتملة.

حسب (1961) linder التجارة ضمن نفس الصناعة مصدرها تنوع المنتج الذي مصدره هو الطلب الممثل المحدد من طرف الدخل .

إن التمايز في نوعية السلعة يكون نتيجة تفضيلات المستهلك التي هي ليست بدائل تامة بين السلع كون مرونة الإحلال لا نهائية و كذلك حسب المنفعة التي تقدمها السلعة

✓ الجدول 1: الفرق بين التمايز العمودي والتمايز الأفقي للمنتج :

التمايز الأفقي	التمايز العمودي
-اختلافات بسيطة لنفس المنتج . -وجود عدد كبير من الأصناف المتباينة لنفس السلعة التي تعرض في سوق بنفس السعر . -تأخذ دالة المنفعة شكل : $U_i = (Y_{i1}, Y_{i2}, \dots, Y_{ik})$ حيث Y_{ik} هو استهلاك منتج i من الأصناف k . مرونة الإحلال هي نفسها ، أي انه لا توجد بدائل نسبية او جيدة في k . -يعتمد على ظواهر بسيطة مثل اللون ، تباين غلاف المنتج .	-اختلافات كبيرة لنفس المنتج تأخذ بعين الاعتبار الجودة . -وجود سلع متباينة لنفس المنتج بأسعار مختلفة . -تأخذ دالة المنفعة الشكل التالي : $U = (U_1, U_2, U_k)$ ، هنا الإحلال بين سلع من نفس سلعة تأخذ الشكل التالي : $U_i(Y_i, d_i) = Y_i/h_i(d_i)$ دالة الاستبدال جودة المنتج i d_i تمثل المسافة بين الأصناف المستهلكة متنوعة والأكثر تفضيلا . يلتزم الإشارة إلى بلد المنشأ الذي يخص نوعية المتوسطة للمنتج.

-يعتمد على ظواهر متعمقة مثل نوعية الهاتف النقال في حجم الذاكرة . -يأخذ بعين الاعتبار المسافة في الدخل -يتبع هذا التمايز العمودي نموذج (1982) Shaked et Sutton .	
--	--

المصدر: Siroen Marc J., (1988), «la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modèles »,vol 39,n0.3,pp518-527.

3-مؤشرات التنوع التجاري:

لمعرفة مدى تنوع البلد لصادرات السلع المنتجة وهل هي متنوعة وما هي نسبة مساهمة البلد في التجارة ما بين القطاعات أو التجارة ضمن نفس الصناعة ،وجد نوعين من المؤشرين لقياس ذلك، يتمثلا في مؤشر التركيز السلعي للصادرات ومؤشر التنوع الاقتصادي المعروف بمؤشر Grubell Loyd(1975) ، كما انه لهذه المؤشرات دور في إظهار مدى اعتماد الدولة في سد احتياجاتها على تنوع الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج أي مدى تبعية اقتصاد البلد نتيجة التبادل الغير متكافئ.

3-1 مؤشر التركيز السلعي للصادرات السلعية :

يعتمد هذا المؤشر على درجة التنوع في الصادرات السلعية للبلد، فكلما كانت ترتكز على سلعة معينة فان ذلك يشكل تبعية اقتصادية، إذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60% ،يعني ذلك أن الدولة تخضع لقيود وعراقيل من الدولة المستوردة، خاصة لما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يعرف تذبذبات حادة في الأسعار مثل صادرات المواد الأولية ،أما إذا كان اقل من النسبة المرجعية المعتمدة ،يدل ذلك على أن نسبة التركيز السلعي للصادرات انخفضت نتيجة زيادة التنوع في الصناعة الموجهة نحو التصدير مثلا وبالتالي يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات الأسعار للسلع المصدرة ، فانخفاض المؤشر يحفز البلد على زيادة التحرير التجاري

يعبر عنه باستخدام معامل جيني -هيرشمان على النحو التالي:⁷

$$CC = [\sum_{i=1}^n (X_{it}/X_t)^2]^{1/2}$$

حيث أن:

CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

X_{it}: صادرات الدولة من السلعة (i) خلال السنة t.

X_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

2-3 مؤشر التنوع للصادرات السلعية :

يقاس حجم التجارة ضمن نفس الصناعة (trade intra industry) بمقياس أكثر شيوعاً يتمثل في مؤشر « Grubel, Lloyd (1975) »⁸ الذي يقيس تدفقات التجارة الثنائية بين البلد j ومجموعة البلدان k حيث أنه يكتب بالشكل التالي:

$$IIT_{ijk} = 1 - \frac{|X_{ijk} - M_{ijk}|}{X_{ijk} + M_{ijk}}$$

حيث أن:

IIT_{ij}: هو حجم التجارة داخل نفس الصناعة i.

X_{ijk}+M_{ijk}: هي إجمالي التجارة الكلية TT_{ijk}، وهو مجموع الواردات البلد j بالنسبة للسلعة i وصادرات نفس البلد j بالنسبة للبلدان k.

|X_{ijk}-M_{ijk}|: يمثل القيمة المطلقة لصافي التجارة أي رصيد الميزان التجاري وهو الطرح بين الصادرات و الواردات لنفس السلعة i.

ينحصر هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث أن IIT_{ijk}=1 يعني أن حجم التجارة داخل الصناعة للبلد j مع البلدان k هو بنسبة 100%، أي أن نفس السلعة المصدرة هي مستوردة بالكامل بالتالي |X_{ijk}-M_{ijk}|=0، أما IIT_{ijk}=0 أي أن التجارة داخل الصناعة هي معدومة و

⁷ السواحي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الناشر: عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 281-282.

⁸ Hansson P., (1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth », op.cit

التجارة هي من نوع التجارة بين القطاعات (inter-branch)، وهذا يفسر أنه إما $X_{ijk}=0$ أو $M_{ijk}=0$.

4 - واقع الاقتصاد الجزائري من التنوع التجاري للمبادلات الخارجية :

إن نوعية التخصص في المبادلات التجارية تجعل الفجوة بين الدول من حيث المبادلات الدولية كبيرة فنجد أن البلدان المصدرة للنفط و الغاز الطبيعي تصنف عادة ضمن المبادلات التجارية مابين القطاعات التي يصبح لديها تنوع تجاري ضعيف من ناحية المنتجات خارج المحروقات وبأخص الذكر اقتصاد الجزائر.

الجدول 2: قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات المحروقات بالمليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	الصادرات المحروقات
2005	1099	43937
2006	1158	53456
2007	1332	58831
2008	1937	77361
2009	1066	44128
2010	1526	55527
2011	2062	71427
2012	2062	69804
2013	2165	63752
2014	2582	60304
2015	2063	35724

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

حيث نلاحظ انه بالرغم من تعرض صادرات المحروقات لتذبذبات في القيمة إلا أنها تصدر الإنتاج مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات لسنة 2013 إلى 2.4 بالمائة محققة زيادة ضئيلة مقارنة بسنة 2000 بنسبة 2.3 بالمائة، وبالنسبة لصادرات المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات التي حققت في سنة 2000 نسبة 0.3 عرفت تراجع إلى 0.2 بالمائة في سنة 2013، لتبقى نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات تحقق نسبة أعلى بالرغم من تراجعها في الآونة الأخيرة حيث كانت في سنة 2000 بنسبة 97.2 بالمائة لتتخفض إلى 96.7 بالمائة في سنة 2013، أما نسبة باقي الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات عرفت تحسن إلا انه يبقى ضعيف حيث تبقى هذه الزيادة المؤوية التي كانت في سنة 2000 إلى 0.2 بالمائة لترتفع إلى 0.7 بالمائة في سنة 2013 نسبة غير كافية كبديل للاقتصاد غير مرتبط بالمحروقات⁹.

بلغت قيمة تنوع الصادرات 7 مليون دولار أمريكي لسنة 2013 الذي أعطى للجزائر الترتيب 140 في مؤشر الكفاءة للتجارة هذا دليل على ضعف التنوع للصادرات الجزائرية مقارنة بقيمة الصادرات المعدنية التي بلغت 65000 مليون دولار أمريكي لنفس السنة بترتيب 18 لمؤشر كفاءة التجارة

وإذا ما أخذنا التركيز على قطاع الزراعي باعتباره قطاع بديل لقطاع المحروقات للخروج بالاقتصاد الجزائري من التبعية النفطية لمعرفة مدى تحسن المبادلات البينية مع الدول العربية في ما يخص هذا القطاع نستعرض الجدول الآتي:

⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الجداول الإحصائية .

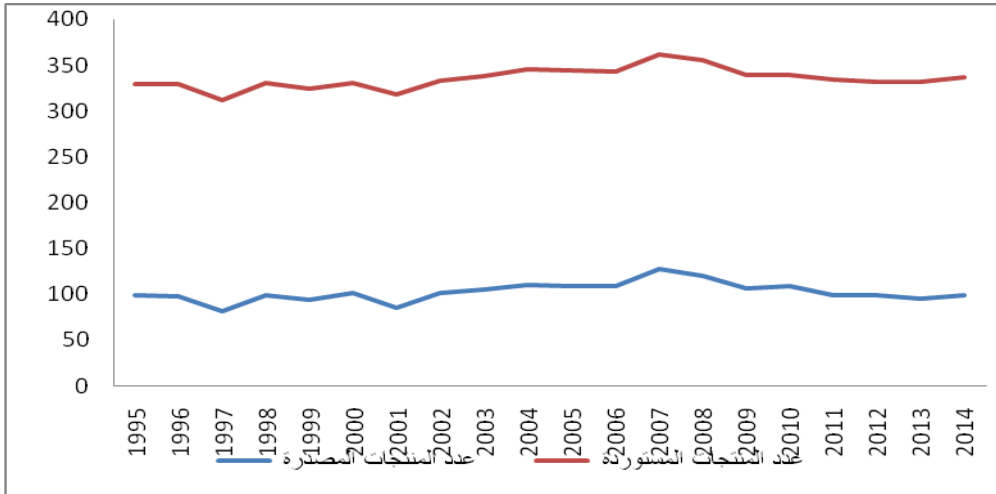
الجدول 3: قيمة الصادرات والواردات للتجارة البينية العربية وفي القطاع الزراعي بالمليون دولار

2013			2012			2011		
الصادرات الزراعية	البينية الصادرات	البينية الواردات	الصادرات الزراعية	البينية الصادرات	البينية الواردات	الصادرات الزراعية	البينية الصادرات	البينية الواردات
233.9	209.6	27.4	233.9	209.1	24.8	233.9	209.1	24.8

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد الجداول الإحصائية 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن التجارة البينية في القطاع الزراعي بقيت على مدى ثلاث سنوات متتالية تحقق نفس القيمة 233.9 مليون دولار بالرغم من تحسن في قيمة الصادرات البينية الطفيف من سنة 2011 إلى سنة 2013 بقيمة 0.5 مليون دولار أما قيمة الواردات البينية بزيادة تقدر بـ 2.6 مليون دولار وللتوضيح أكثر نتطرق لعدد المنتجات المصدرة والمستوردة الجزائرية. بالاعتماد على الشكل أدناه.

شكل 1: عدد المنتجات المصدرة والمستوردة للجزائر خلال الفترة 1995-2014.



المصدر: بالاعتماد على إحصائيات التجارة الدولية لـ unctadstat.unctad.org.

اعتمدت الجزائر على التغير الهيكلي للاقتصاد منذ سنوات 90 و الانفتاح على التجارة الخارجية لسنة 1994، نحاول توضيح تجارتها المنظورة من خلال عدد المنتجات المصدرة والمستوردة بما أننا نحاول دراسة نوعية تنوع الاقتصاد الجزائري . من خلال المنحنى يتضح أن عدد المنتجات المصدرة بلغ ذروته في التنوع لسنة 2007 ب 127 منتج وأدنى تنوع عدد للمنتجات المصدرة في سنة 1997 ب 81 منتج . حيث كان عدد المنتجات المصدرة في سنة 1995 يقدر ب 99 منتج وهو نفس العدد للمنتجات المصدرة لسنة 2014 ، كما نلاحظ عدم الاستقرار في عدد المنتجات المصدرة التي تعرف انخفاض في السنوات الأربع الأخيرة منذ سنة 2010 .

أما بالنسبة لعدد المنتجات المستوردة بلغت أقصاها في سنة 2014 ب 238 منتج ، العدد المستورد لسنة 2007 بلغ 235 منتج و هو أعلى من عدد المنتجات المصدرة ، و أدنى عدد لهذه السلع المستوردة بلغ في سنة 2000 الذي لم يعرف انخفاض كبير ب 230 منتج .

كما يلاحظ في السنتين الأخيرتين لسنة 2013-2014 ازداد عدد السلع المستوردة بالرغم من الانخفاض في عدد السلع المصدرة .

بصفة عامة عدد المنتجات المستوردة هو اكبر من عدد السلع المصدرة فهل هذا يدل على أن التجارة الخارجية الجزائرية تركز على أعداد معينة من المنتجات المصدرة واستيراد متنوع للمنتجات ؟.

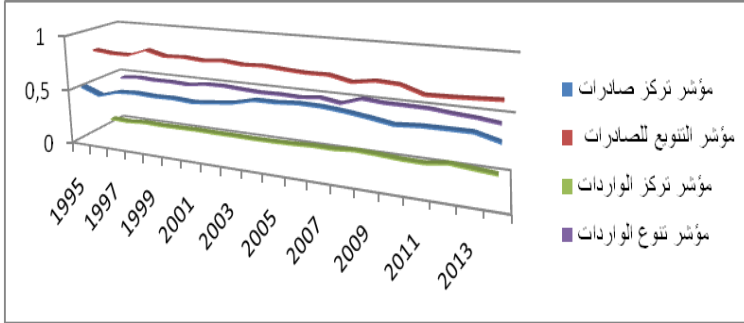
لإجابة على هذا السؤال ننتقل إلى مؤشر تركيز للسلع المصدرة و المستوردة و مؤشر التنوع للسلع المصدرة والمستوردة بالاعتماد على معطيات الجدول الممثلة بالمنحنى أدناه.

السنوات	مؤشر تركيز صادرات	مؤشر التنوع للمصادرات	مؤشر تركيز الواردات	مؤشر تنوع الواردات
1995	0,523	0,825	0,084	0,455
1996	0,459	0,806	0,076	0,471
1997	0,51	0,806	0,089	0,461
1998	10,52	0,87	0,084	0,468
1999	110,5	0,817	0,081	0,458
2000	150,5	0,826	0,082	0,462
2001	020,5	0,82	0,084	0,481
2002	0,520	0,836	0,084	0,468
2003	410,5	0,817	0,081	0,458
2004	860,5	0,826	0,082	0,462
2005	880,5	0,811	0,086	0,455
2006	6020,	0,8	0,095	0,474
2007	5980,	0,803	0,093	0,443
2008	80,5	0,762	0,109	0,506
2009	540,5	0,792	0,1	0,489
2010	0,523	0,782	0,087	0,488
2011	380,5	0,719	0,083	0,485
2012	40,5	0,724	0,111	0,465
2013	410,5	0,733	0,093	0,451
2014	4900,	0,743	0,077	0,427

المصدر: Unctad.stat.unctad.org

كما سبق وذكرنا مؤشر التركيز السلعي أكثر من 60 بالمئة يعني أن درجة الاعتماد للبلد على منتج معين كبيرة ويزيد من تبعية البلد للعالم للاقتصاديات الخارجية وكل ما اقترب من الصفر هو جيد ويوجد تنوع اقتصادي. مما يقلل من التبعية الاقتصادية

الشكل 2: تغير مؤشرات التنوع التجاري خلال الفترة 1995-2014.



المصدر: بالاعتماد على معطيات unctadstat.unctad.org

نلاحظ من خلال المنحنى انه منذ سنة 1995 الى غاية 2014 مؤشر التركيز السلعي للصادرات مرتفع ويقترب من القيمة 60 بالمئة و يبتعد عن الصفر بالمائة على عكس ما نلاحظه بالنسبة لمؤشر تركيز الواردات لايفوق 20 بالمئة أي يقترب من الصفر ، هذا يدل على أن التجارة للاقتصاد الجزائري تعتمد على منتجات معينة وعدد محدود منها والتي هي حتما نفطية على عكس الواردات التي تعرف تنوع في عدد المنتجات المستوردة حيث هذا يؤكد على ان الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية اقتصادية يعتمد في تلبية حاجياته الأساسية على منتجات الأجنبية وتقدر نسبة هذا الاعتماد في سنة 2013 ب 54 بالمئة لتنخفض قليلا في سنة 2014 لتصل إلى نسبة 49 بالمئة نتيجة سياسة تشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات بالتركيز على المنتجات الزراعية .

وبالمقارنة مع مؤشر التنوع للصادرات نلاحظ أن الجزائر تحاول إثبات وجودها من حيث التنوع في عدد الصادرات حيث يعرف تحسن في الآونة الأخيرة رغم انه قليل وبمقارنة مع مؤشر تنوع الواردات ينخفض وذلك خلال فترة 2012-2014، كما نلاحظ من خلال الشكل

أن مؤشر تركيز السلع المستوردة منخفض يقترب، الصفر مقارنة مؤشر تنوع الواردات يعني ذلك أن الواردات السلعية لا تتركز على منتجات محددة و إنما عديدة مثال مواد غذائية وصيدلانية أما مؤشر التنوع للصادرات بالتقريب يتزامن مع مؤشر تنوع الواردات هذا وان دل على شيء فانه يدل على أن بلد الجزائر يستورد سلع رأسمالية وسيطية كمدخلات للإنتاج وتعاد تصنيعها أو استخدامها في شكل سلع نهائية قابلة للتصدير حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 الى 29.1 بالمائة تتوزع ب 25 بالمائة بالنسبة للصناعات الاستخراجية من الناتج الإجمالي و 4.1 بالمائة بالنسبة للصناعات التحويلية من الناتج الإجمالي أما بالنسبة للقطاع الزراعي التي قدرت في سنة 2000 ب 8.4 بالمائة من الناتج عرفت تحسن لتصل إلى نسبة 10.3 بالمائة في سنة 2014 (التقرير الاقتصادي الموحد، 2015).

كما نلاحظ تتابع بين مؤشر التنوع للصادرات مع مؤشر التركيز السلعي للصادرات حيث انه من سنة 1999 الى غاية 2007 عرف حالة قريبة للاستقرار من 0.826 إلى 0.803 نسبة مؤوية ليبلغ ادنى قيمة له في 2011 ب 0.719 ويستمر في التذبذب حيث يحقق نسبة 0.743 بالمائة لسنة 2014 مقارنة بسنة 2002 التي كانت نسبتها 0.836.

خاتمة :

إن الجزائر من خلال ما عرض أعلاه بالرغم من أنها تركز على منتجات محددة بما يتعلق بالمحروقات و مشتقاتها إلا أنها تحاول الإنعاش بالاقتصاد و ذلك بتنوع الصادرات كما تسعى الدولة لتبني استراتيجيات متنوعة وفعالة لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن لا يعني هذا أن الاقتصاد الجزائري خرج من التبعية الاقتصادية كون أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات أعلى ليسجل نسبة تبعية 49 بالمائة لسنة 2014 إلا أنها انخفضت مقارنة بسنة 2013 التي سجلت 54 بالمائة. كما انه تعرف الجزائر تنوع إنتاجي ضعيف اثر على التجارة البينية على سبيل المثال العربية بأخذ المثال أعلاه حول القطاع الزراعي كبديل

لقطاع المحروقات وبالتالي ضعف إيرادات الصادرات خارج قطاع المحروقات يؤدي الى ضعف هيكل التجارة الخارجية ليصبح هش أمام الصدمات الخارجية المصاحبة بانخفاض أسعار البترول مما يجعل الاقتصاد الجزائري يرضخ لأواصر التبعية الاقتصادية نتيجة الاستمرار في الانخفاض الحاد لأسعار البترول ،انخفاض الاحتياطي للصرف المصحوب بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك نتيجة تخفيض العملة

المراجع والمصادر المعتمدة:

- ✓ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الجداول الإحصائية <http://www.amf.org.ae/>
- ✓ السواعي خالد محمد، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الناشر: عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 281-282 .
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz.
- ✓ Hanik M.D,(1988), «An Extended Linder Model of International Trade »,vol.64,n0.4,p324.
- ✓ Hansson P.,(1989), « Intra-Industry Trade : Measurements ,Determinants And Growth»,Handbook,N0.205,p2
- ✓ Lassudrie .B.D, Mucchielli J.L.,(1979), « les échanges intra – branche et la hiérarchisation des avantages comparés dans le commerce international » ,vol .30,no .3, p443
- ✓ Ocde,(2002),échange intra-branche et intra groupe et internationalisation de la production,
- ✓ Rivera.B.L, Romer.p.,(1991) ,«International Trade With Endogenous Technological Change », n^o.35,p.973.
- ✓ Siroen Marc J.,(1988),« la théorie de l'échange international en concurrence monopolistique :une comparaison des modèles »,vol 39,n0.3,pp518-527.
- ✓ Unctad.stat.unctad.org.